٤- تشجيع الاستثمار الخاص المنصف والفعال في الزراعة

إن مناخ الاستثمار المواتي - الذي يتألف من بيئة تمكينية للزراعة ومن حوافز مناسبة - هو شرط ضروري لتحفيز وتعزيز المزيد من الاستثمارات الخاصة والأفضل في الزراعة. غير أن وجود مناخ مواتٍ للاستثمار لا يكفي وحده لكي يجعل القرارات الخاصة تحقق الغايات الاجتماعية المهمة مثل زيادة الإنصاف واستئصال شأفة الفقر والجوع. كما أن تشجيع الاستثمار المُنصِف اجتماعياً في الزراعة يتطلب تدابير إضافية لمواجهة التحديات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة ولحوكمة الاستثمار الواسع النطاق، وبذلك يضمن حماية حقوق السكان المحليين وحصولهم على فرصة للاستفادة.

ويوجد في البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط عادةً عدد كبير من المنتجين الزراعيين أصحاب الحيازات الصغيرة. وهم المزارعون الذين يمثلون مُكَوِناً مهماً للغاية من مكونات الاقتصادات الزراعية داخل بلدانهم. فبعضهم يعمل كأصحاب مشروعات تجارية أو شبه تجارية، ولكن الكثير منهم هم من مزارعي الكفاف، أو ما يقرب من الكفاف والذين يعيشون على هامش سد الرمق. ويمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يكونوا أكثر إنتاجية من المزارعين الأكبر حجماً، ولكنهم غالباً ما يواجهون قيوداً خطيرة بصفة خاصة تمنعهم من الاستجابة بصورة فعالة للحوافز الأفضل للاستثمار.

وفي الجانب المقابل؛ فإن المؤسسات الاستثمارية الواسعة النطاق، بما في ذلك المؤسسات المحلية والأجنبية والمستثمرون السياديون، تمثل تحديات خاصة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. وقد حظيت حالات اكتساب الأرض الواسعة النطاق من جانب المستثمرين الأجانب بقدرٍ كبيرٍ من الاهتمام مؤخراً، وذلك على الرغم من أن المستثمرين المحليين الواسعي النطاق قد يكونوا متساوين في الأهمية، بل وأكثر أهمية. وحالات اكتساب الأرض الواسعة قد تُمثِل نصيباً أصغر نسبياً من الاستثمار الكلي للزراعة، أو من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها يمكن أن تُحدِث تأثيرات كُبرى في الأماكن التي تتواجد فيها. وقد تقدم مثل هذه الاستثمارات فرصاً للعمالة، ولنقل التكنولوجيا، ولتراكم رأس المال، وإن كانت هناك تحديات كُبرى تتمثل في ضمان احترام هذه الاستثمارات لحقوق السكان المحليين، كما تقدم فرصاً حقيقية لأصحاب الحيازات الصغيرة لتقاسم المنافع.

ويستعرض هذا الفصل بعض القضايا الخاصة التي ينطوي عليها تشجيع وكفالة تحقيق النتائج المرغوب فيها اجتماعياً من الاستثمار الزراعي على طرفي المشهد الخاص بالمستثمرين الزراعيين، فهو يناقش أولاً أهمية الاستثمارات التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة وكذلك القيود النوعية التي يواجهونها. وتلي ذلك مناقشة للاتجاه نحو الاستثمار الواسع النطاق القائم على أساس الأرض والقضايا الداخلة فيه.

مواجهة القيود التي تعترض سبيل المستثمرين ذوي الحيازات الصغيرة

هناك العديد من العوامل التي تبرر التركيز القوي على زيادة تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستثمار في الزراعة، ابتداءً من أعدادهم الكبيرة وأهميتهم الاقتصادية وإنتاجيتهم النسبية.[١٩] وتشير التقديرات إلى أن ٨٥ بالمائة من ٥٢٥ مليون مزرعة في جميع أنحاء العالم تدار من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة في قطع من الأرض تقل مساحة الواحدة منها عن هكتارين (Nagayets، ٢٠٠٥). وتدل القرائن المستقاة من عينة مكونة من ٦ بلدان نامية، على أن أكثر من ٦٠ بالمائة من سكان الريف يعيشون داخل مزارع تقل عن الحجم المتوسط (الشكل ٢٢). وفي نفس هذه البلدان الستة، تُولِّد المزارع التابعة لأصحاب الحيازات الصغيرة ما بين ٦٠ و٧٠ بالمائة من الدخل الريفي الإجمالي عن طريق المشاركة في أنشطة زراعية وغير زراعية (الشكل ٢٣).

إن مساهمة أصحاب الحيازات الصغيرة في الدخل في المناطق الريفية تؤكد دورهم المحتمل كقاطرة للنمو، ولتقليل الفقر. ويرتبط نمو دخل أصحاب الحيازات الصغيرة

[١٩] على الرغم من عدم وجود تعريف فريد لا يقبل اللبس لصاحب الحيازة الصغيرة، فإن النهج من بين أكثر النُهُج شيوعاً يعتمد على المقياس، الذي يقاس إما بالأرقام المطلقة (هكتاران هو المعيار) أو بالنسبة لمستوى محدد لبلد ما تراعى العوامل الإيكولوجية الزراعية، والاقتصادية والتكنولوجية. أما التعريفات التي تنبني على حجم المزرعة فتتجاهل عدداً من الخصائص الأخرى التي ترتبط عادة بأصحاب الحيازات الصغيرة، مثل محدودية فرص الحصول على الموارد، والاعتماد على عمل الأسرة وعلى قدر أقل من التكامل في الأسواق.

الشكل ٢٢
حصة سكان الريف بحسب حجم حيازات الأراضي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط

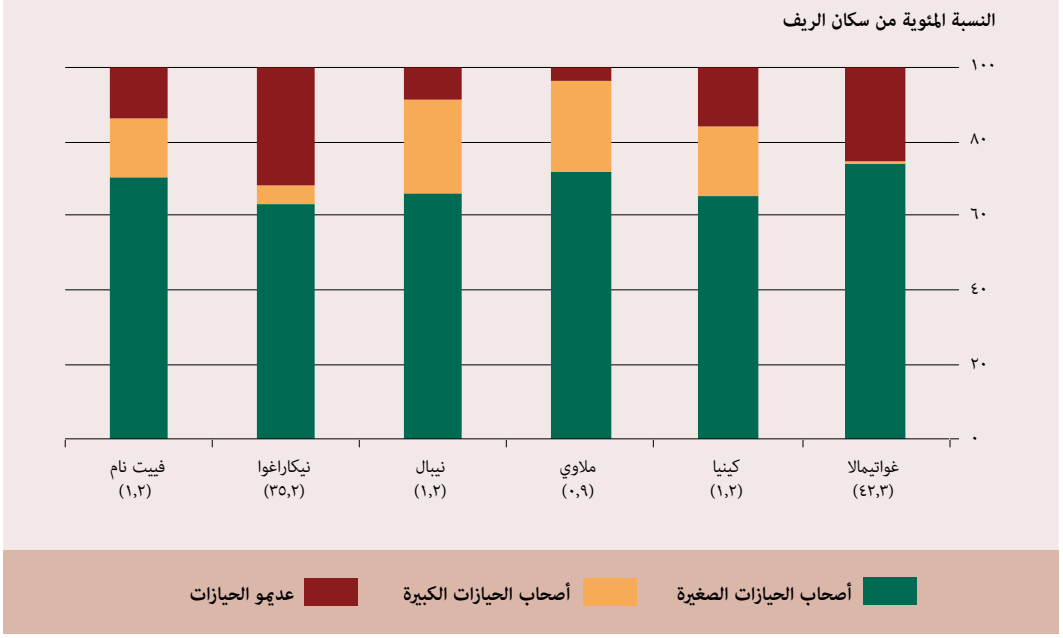

ملاحظة: مستوى حجم المزرعة المبين بين قوسين (محسوب بالهكتارات)، أما المتوسط المرجح بالهكتار (الذي اقترحه Key وRoberts، ٢٠٠٧، أ وب) فقد استُخدم كحد لتصنيف أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الكبار. وقد حُسب المتوسط المرجح بالهكتار عن طريق ترتيب المَزَارِعْ ابتداءً من الأصغر حجماً إلى الأكبر حجماً ثم اختيار حجم المزرعة عند الحجم الأوسط بالهكتار. وهكذا، فإن نصف جميع الأراضي (بدلاً من نصف جميع المزارع) موجود في مزارع أصغر من الحجم الأوسط.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠ب.

الشكل ٢٣
نصيب الدخل الريفي بحسب حجم حيازات الأراضي في بلدان منتقاة من البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط

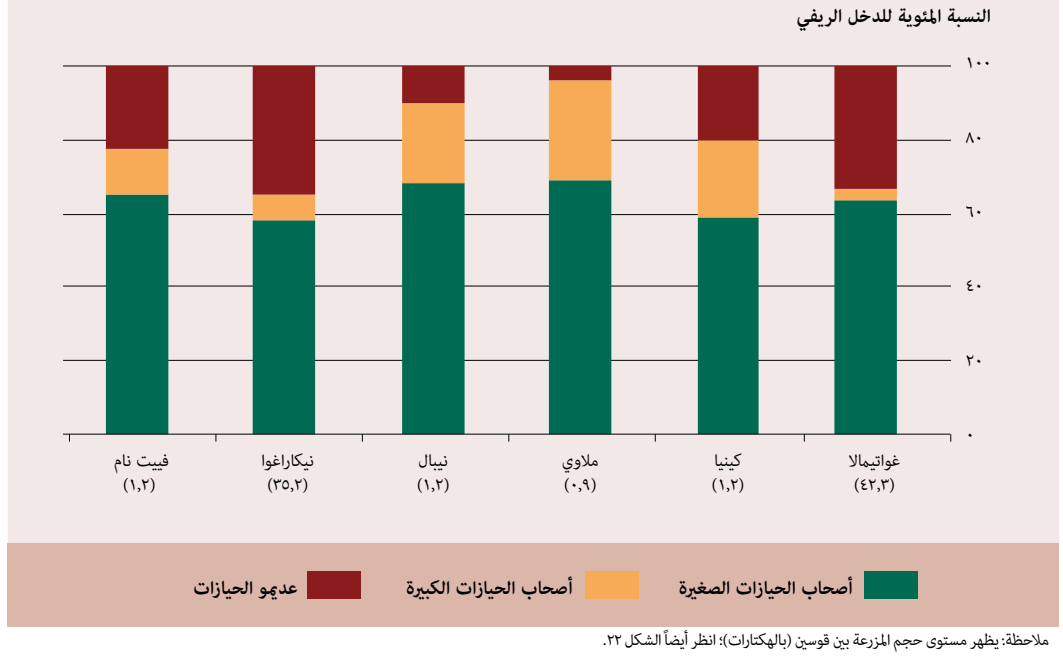

ملاحظة: يظهر مستوى حجم المزرعة بين قوسين (بالهكتارات)؛ انظر أيضاً الشكل ٢٢.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠ب.

مباشرة بالقطاعات الأخرى من الاقتصاد وذلك عن طريق قطاعي التصنيع الزراعي وإمدادات المستلزمات، ومن خلال الطلب الزائد على السلع الاستهلاكية غير الزراعية، مما يحفز الإنتاج داخل جميع قطاعات الاقتصاد (Christiaensen وDemery وKuhl، ٢٠١٠). وقد أشارات الدلائل إلى أن الزراعة أكثر فعالية بدرجة كبيرة في تخفيض الفقر فيما بين أكثر السكان فقراً وبين الفقراء، فالزراعة تزيد ٣,٢ مرة من حيث الفعالية على النمو في القطاعات الأخرى من حيث تخفيض الفقر بين أعداد السكان الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل من ذلك (Christiaensen وDemery وKuhl، ٢٠١٠).

وبالمقارنة مع المزارعين ذوى النطاق الواسع، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يتمتعوا بميزات كبيرة، وبصفة خاصة من حيث إنتاجية الأرض. وهناك دراسات عملية كثيرة تدل على أن الإنتاج بالنسبة لمساحة كل وحدة في المزارع الصغيرة تزيد على مثيلاتها في المزارع الكبيرة في سياقات كثيرة (Eastwood وLipton وNewell، ٢٠١٠؛ Barrett وBellemare وHou، ٢٠١٠) ومَرَدُ ذلك إلى الكثافة الأكبر في استخدام المستلزمات، وبخاصة عمالة الأسرة، والتي تترتب عليها نتائج إيجابية على الأمن الغذائي. وبصفة عامة؛ فإن استخدام عمل الأسرة في وقت الحاجة يوفر مرونة لا تتمتع بها المزارع الأكبر التي تعتمد على العمالة بأجر، كما يمكنها أن تُقَلِل من تكاليف الإشراف على العمل. أما إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة فهو يناسب بدرجة أكبر المنتجات الكثيفة العمالة مثل الخُضَر، التي تحتاج إلى الشَتْل أو المحاصيل المتعددة التي تُجنَى باليد، وكذلك بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تحتاج إلى الاهتمام التفصيلي.

القيود التي تواجه الاستثمار الزراعي الذي يقوم به أصحاب الحيازات الصغيرة

على الرغم من الأهمية العددية والاقتصادية والكفاءة النسبية لأصحاب الحيازات الصغيرة، فإنهم يواجهون مزايا سلبية في فرص الحصول على الأرض، وولوج الأسواق، والحصول على المستلزمات، والائتمان، والتأمين، والتكنولوجيا، ويعانون من قيام السياسات الحكومية في بعض الحالات بالتمييز النَشِطْ ضدهم، وهذا يؤثر بشدة على حوافزهم، وعلى قدرتهم على الاستثمار في الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر تعرضًا للمخاطر، أو يَجْفَلُون عن تحمل المخاطر، الأمر الذي ينطوي على تداعيات بالنسبة لأنماطهم الاستثمارية، وعلى قدرتهم على إتباع استراتيجيات استثمارية قد تُدِرْ عائدات أعلى، وإن كانت تشتمل أيضاً على مخاطر أعلى.

إن الكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة هم من النساء اللائي تكون وطأة هذه القيود، في كل مكان تقريباً، أكثر شدة عليهن (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١د). كما أن إنتاجية النساء وإمكانياتهن الاقتصادية - بما في ذلك قدرتهن على الاستثمار في أنشطتهن الإنتاجية - تُعاق بسبب التمييز الذي يضرب بجذوره عميقاً، ويقلل من فرصة حصولهن على الموارد والأصول مثل الأرض، والتكنولوجيا والتعليم. وتأسيساً على البيانات الأُسرية في ١٥ قرية في إثيوبيا، وَجَد Dercon وSingh (٢٠١٢) أن الأسر التي يرأسها إناث تقل استثماراتها في الأصول الزراعية عن الأسر التي يرأسها ذكور. وأن سد الفجوة الجنسانية وكفالة الفرص المتساوية التي تتيح للمرأة الحصول على الموارد والأصول أمر لا غنى عنه، وذلك من أجل تسريع التنمية الزراعية والريفية والتخفيف من الفقر (الإطار ١٦).

الصلات السوقية لتيسير استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة

يتطلب تشجيع استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة بحث كيفية وصلهم بالأسواق. فبقدر إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة للسوق، يحدث تَفَاوت داخل الفئة الواحدة، حيث تُنتج أصغر المَزَارِع بالدرجة الأولي من أجل الاستهلاك المنزلي والمَزَارِع الأكبر حجماً تُنتج أكثر للأسواق. لذلك فإن تحسين فرصة الحصول على المستلزمات، والوصول إلى أسواق المنتجات يمكن أن يزيد من حوافز أصحاب الحيازات الصغيرة للاستثمار، ويقلل من شعورهم بالمخاطر. كما أن زيادة الاستثمار، قد تؤدى بدورها، إلى تعزيز الإنتاجية والتنافسية. وحتى بالنسبة للمزارعين الذين ينتجون بالدرجة الأولي من أجل الاستهلاك المنزلي، يمكن لزيادة الاستثمار داخل المزرعة أن يكون حاسم الأهمية في تحسين سبل كسب معيشتهم، وتحقيق الأمن الغذائي في الأجلَيْن القصير والمتوسط.

إن تحسين فرص ولوج الأسواق يعتمد إلى حد كبير على الاستثمارات المُمَولة من مصادر عامة في البنية الأساسية الريفية، ومؤسسات السوق والتعليم. ويمكن لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في التعليم والتدريب في المناطق الريفية أن يُزوِد المزارعين بالقدرات وبالمهارات التي يحتاجون إلها للمشاركة في المزيد من الأنشطة التجارية الموجهة. كما أن البنية التحتية الريفية الأفضل، مثل الطرق، والأسواق المادية، ومرافق التخزين وخدمات المواصلات، يمكن أن تُقلل تكاليف المعاملات التي ترتبط بالربط بين الأسواق. وقد وجد Dercon وSingh (٢٠١٢) وBöber (٢٠١٢) أن سهولة الوصول إلى الطرق والقرب من الأسواق هما من

الإطار ١٦

النساء يعانين من المزيد من القيود في الزراعة

تمثل المرأة في المتوسط ٤٣ بالمائة من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية. ويتراوح نصيب الإناث من قوة العمل ما بين نحو ٢٠ بالمائة في أمريكا اللاتينية إلى نحو ٥٠ بالمائة في شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن نصيب رئيسات الأسر الريفيات، اللائي يشتغل الكثير منهن مزارعات، يتراوح بين نحو ١٥-٤٠ بالمائة في أمريكا اللاتينية، و١٠-٢٥ بالمائة في آسيا، و٢٠-٤٥ بالمائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١د).

وتحصل المزارِعات بصورة ثابتة على قدر أقل من فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات اللازمة للزراعة عن الرجال: فتقل فرص ملكيتهن للأرض عن فرص الرجال في امتلاك الأرض أو الماشية أو الأخذ بتكنولوجيات جديدة أو استخدام القروض أو الخدمات المالية الأخرى أو الحصول على مشورة الإرشاد الزراعي. وبالنسبة للأرض، التي تمثل أهم أصلٍ من الأصول للأسرة الزراعية، فتشير الدلائل المتوافرة إلى أن النساء يمثلن أقل من ٥٪ من جميع حائزي الأرض الزراعية في بلدان شمال أفريقيا وغرب آسيا التي تتوافر عنها البيانات. أما في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية فإن المتوسط هو ١٢ و١٥ و١٩ بالمائة على التوالي.

واحتمالات حيازة المرأة للأرض ليست فقط أقل، فهن يَملكنَ عادة حيازات أرض أصغر حجماً من الرجال. وقد وُجد أن الأسر التي ترأسها النساء تمتلك عدداً أقل من الآلات مما تمتلكه الأسر التي يرأسها الذكور. كما أن الحيازات من الماشية الخاصة بالمزارع تكون أصغر حجماً أيضاً من حيازات الرجال من الماشية، وأن النساء تقل احتمالات ملكياتهن لحيوانات كبيرة كالأبقار والثيران التي تُفيد كحيوانات جر. ويجب أن يضاف إلى ذلك اختلافات كبيرة في مستويات تعليم المزارعات والمزارعين، على الرغم من أن فرصة الحصول على التعليم من المجالات التي ضاقت فيها بوضوح الفجوة الجنسانية خلال العقود الأخيرة من الزمن. ويتفاوت حجم فجوة الأصول الجنسانية حسب المورد والموقع، غير أن أسبابها الكامنة تتكرر عبر الأقاليم: فالمعايير الاجتماعية تَحدُ نُظُامياً من الخيارات المتاحة أمام المرأة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١د.

المحددات المهمة لمستويات الاستثمار الزراعي من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة في إثيوبيا، ونيبال، على التوالي.

وتلعب الحكومات أيضاً دوراً مهما في مواجهة القيود الرئيسية الأخرى التي تعوق المشاركة في الأسواق. ويمكن أن يستتبع ذلك تسليم سلع وخدمات عامة مهمة لا يقدمها القطاع الخاص بصورة كافية، مثل البحوث، والتنمية، والإرشاد الزراعي، ومعلومات السوق. ويمكن لبعض هذه الخدمات أن تُقدم من جانب وكلاء من القطاع الخاص، إلا أن ذلك يحتاج في الغالب الأعم إلى تمويل عام (انظر الفصل ٥ للمزيد من مناقشة الاستثمار العام والمصروفات).

ويمكن للحكومات أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في استمالة مشاركة القطاع الخاص في تطوير سلسلة القيمة من أجل التصدير والأسواق المحلية لمنفعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وتركز الكثير من الآليات الرامية إلى التقليل من التكاليف الباهظة للمعاملات للمشاركة في السوق، على تنظيم أصحاب الحيازات الصغيرة في مجموعات رسمية وغير رسمية (انظر أدناه للإطلاع على مناقشة حول دور منظمات المزارعين).

كفالة حقوق الملكية وتيسير فرص الحصول على الخدمات المالية

إن عدم ضمان حقوق الملكية، والمدخرات غير الكافية، والفرص المحدودة للحصول على الخدمات المالية هي قيود حرجة تُغِل أيدي أصحاب الحيازات الصغيرة الراغبين في الاستثمار. كما أن عدم ضمان حيازة الأرض، والماء والموارد الأخرى يمكن أن تشكل حوافز سلبية خطيرة للاستثمار في الزراعة. ويكتسب ذلك خطورة خاصة بالنسبة للنساء وغيرهن من المجموعات المهمشة مثل الرعاة والسكان الأصليين. إن الملكية المضمونة أو حقوق الحيازة المضمونة ضرورية لتوفير الحوافز للقيام بالاستثمار الأطول أجلاً، مثلما يحدث في تحسينات الأراضي. كما أن وضوح الحيازة ضروري بالنسبة لحائزي الأرض من أجل اتخاذ أفضل قرارات الاستثمار. فعندما تكون الحقوق غير مضمونة، فإن ميزان الحوافز الداعية إلى الاستثمار قد يميل بعيداً عن الزراعة نحو قطاعات أخرى. فبالإضافة إلى تقليل الحافز للاستثمار في الزراعة، يمكن لعدم ضمان الملكية أو حقوق الحيازة أن يقيد فرص الحصول على الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين.

ويمكن للفرص المحدودة للحصول على الخدمات المالية أن تقيد بشدة استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد وجد Böber (٢٠١٢) وDercon وSingh (٢٠١٢) وDias (٢٠١٢) دلائل على أن الحصول على و/أو تكاليف الائتمان عوامل رئيسية تُكيِف الاستثمار داخل المزرعة من جانب الأسر الزراعية (في نيبال، وإثيوبيا، ونيكاراغوا، على التوالي، انظر الإطار ١٧). وفي الكثير من البلدان النامية؛ يكون قطاع البنوك متجهاً نحو تمويل الصناعة والتجارة، لأن تقديم الخدمات المالية إلى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والبنية التحتية الرديئة لا يحقق أرباحاً، وذلك نظراً لارتفاع تكاليف البدء في التشغيل، ومحدودية الاقتصادات ذات الحجم الكبير، وارتفاع تكاليف المعاملات المرتبطة بالكثير من المعاملات الصغيرة التي تميز الأسر الريفية عندما تقوم بالادخار والاقتراض. كما أن ندرة الخدمات المالية تعنى أن الكثير من الأسر الريفية لديها معدلات ادخار متدنية للغاية ومن ثم مستويات استثمار خاص منخفضة.

وفي الماضي، كانت الحكومات تستخدم الإعانات للتعويض عن جزء من التكاليف الثابتة لتقديم خدمات مالية ريفية إلى المنتجين؛ ومع ذلك، فبينما يمكن للإعانات النوعية التي تُقدم مرة واحدة إلى المؤسسات المالية أن تكون فعالة في التغلب على تكاليف بدء التشغيل المرتفعة في العمليات المالية داخل المناطق الريفية، فإن الإعانات المُعممة والمستمرة يمكن أن تؤدى إلى الاختلال وتكون مكلفة. وتشير القرائن إلى أن الإعانات التي تقدم إلى المؤسسات المالية في البلدان النامية تستحوذ عليها غالباً الأسر ذات الدخل المتوسط التي يوجد

الإطار ١٧

القرائن العملية بشأن مُحددات الاستثمار من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة

توجد كتابات كثيرة نظرية وعملية بشأن العوامل التي تقلل من إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن لا توجد إلا دلائل عملية محدودة بشأن الكيفية التي تُضِر بها مختلف العوامل بصورة محددة مقررات الاستثمار لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وبقدرتهم على الاستثمار. وقد أُعدت ثلاث دراسات حالة عملية من أجل هذا التقرير عن إثيوبيا (Dercon وSingh، ٢٠١٢) ونيبال (Böber، ٢٠١٢) ونيكاراغوا (Dias، ٢٠١٢). وتفحصت هذه الدراسات العلاقة بين الاستثمار الزراعي وطائفة من العوامل الأخرى التي من المحتمل أن تضر بالاستثمار. أما النتائج التي ترتبت على الدلائل المحدودة لدراسات الحالة هذه فتصوِر إلى حد بعيد نتائج تتعلق بالإنتاجية وبالإنتاج.

وثمة خلاصة رئيسية تؤكد على الخصوصية المحلية والسياقية لطائفة من العوامل التي تؤثر في الاستثمار الذي تقوم به الأسر الزراعية. وثمة خلاصة أخرى مهمة تتعلق بأهمية العوامل الخاصة بالمجتمع المحلي التي تحدد الاستثمار الكلي بواسطة المجتمع المحلي، وذلك على الرغم من أنه توجد في داخل المجتمعات المحلية سلسلة من الخصائص الأُسرية هي التي تحدد الكيفية التي تتجاوب بها الأسر الفردية مع الإطار المحلي الكلي الذي تحدده خصائص المجتمع المحلي. ومن بين خصائص المجتمع المحلي، أكدت الدراسات على أهمية القرب من الأسواق، وإمكانية الوصول إلى البنية التحتية للنقل والائتمان. أما من حيث خصائص الأسرة، بصفة عامة، فقد وُجد أن الأسر الأكثر ثراءً والأكثر تمتعاً بمزايا اجتماعية تزيد استثماراتها عن استثمارات الأسر الأكثر فقراً والأكثر حرماناً منها. وقد وُجد أيضاً في بعض الحالات، أن الأسر التي يرأسها ذكور تزيد استثماراتها على استثمارات الأسر التي ترأسها إناث. وتشير الدراسات إلى أن توفير البنية التحتية الأساسية، وتشجيع توافر الائتمان هما من العوامل الرئيسية التي تُسهم في تعزيز الاستثمار الزراعي من جانب المزارعين الأكثر ثراءً نسبياً. ومع ذلك، فبالنسبة للمزارعين الأكثر فقراً في المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة، فإن ذلك قد يكون غير كافٍ لوحده، وأن الحاجة تثور إلى وجود المزيد من التدابير لمساعدتهم على الإفلات من مصايد الفقر التي تحول دون قيامهم بتوسيع نطاق أصولهم.

وعلى أية حال، فإن الدليل العملي على مُحددات الاستثمار من جانب الأسرة الريفية لا يزال محدوداً. إذْ يحتاج الأمر إلى المزيد من تحليل القيود التي تواجه استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة، كما تُوجه الخيارات السياساتية للتغلب عليها. وفي هذا السياق ينبغي ملاحظة أن لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها رقم ٣٧ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ طلبت إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية القيام بدراسة مقارنة للقيود التي تواجه استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في مختلف السياقات وبخيارات سياساتية للتصدي لهذه القيود. ومن المتوقع لنتائج هذه الدراسة أن تُعرَض على لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها العامة في في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

الإطار ١٨

تمويل سلسلة القيمة لأصحاب الحيازات الصغيرة

ثمة اهتمام متزايد بالتعامل مع التمويل عن طريق نهج تمويل سلسلة القيمة. ويتيح تمويل سلسلة القيمة الزراعية فرصةً لتقليل التكاليف والمخاطر التمويلية ويصل إلى المزارعين ذوى الحيازات الصغيرة. كما أن هذا النهج بدلاً من أن يقيِّم المقترض أو المستثمر المحتمل، فإنه يتبع وجهة نظر نظامية - ترنو إلى مجموعة جماعية من الناشطين وعمليات وأسواق السلسلة. إنها معاملة تجارية - وتقييم قائم على العلاقات تستند فيها القرارات الخاصة بالتمويل على صحة النظام ككل، بما في ذلك الطلب في السوق، وليس فقط على المقترض وحده. ويمكن تطبيق مجموعة متنوعة من آليات التمويل المحتملة طبقاً لخصائص السلسلة ونشطائها من أجل ضمان كفاءة التمويل، مع أخذ التكاليف والمخاطر والقدرة الاستثمارية لنشطاء سلسلة القيمة في الاعتبار. ومن شأن هذه العوامل أن تمرر بدورها سلسلة القيمة إلى أعلى سلم التمويل وإلى أسفله. وبهذه الطريقة يكون الكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة قادرين على ضمان الأموال التي لا تتوافر لهم بطريقة أخرى عن طريق مؤسسات التمويل التقليدية، وتتمكن الأعمال التجارية الزراعية من أن تضمن المنتجات وولاء الزبائن، وهو الأمر الذي قد يكون صعباً لولا هذا التمويل.

المصدر: Miller وJones، ٢٠١٠.

لديها بالفعل فرصة للوصول إلى المصارف، وذلك بدلاً من إفادة الأسر الريفية الأكثر فقراً (Meyer، ٢٠١١؛ Claessens، ٢٠٠٥؛ Hoff وStiglitz، ١٩٩٧).

ويمكن توجيه نُهجاً أكثر فعالية نحو تطوير سلاسل القيمة والتنافسية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، بحيث يسمح لهم ذلك بالحصول على دخول مضمونة بدرجة أكبر وبالوصول إلى التمويل العيني والنقدي من خلال ارتباطاتهم بسلسلة القيمة التابعين لها (الإطار ١٨). ومن بين الأدوات الأخرى التي يمكن بحثها لتعزيز التمويل الريفي والاستثمار الريفي أن تشمل دعماً للتكنولوجيات الجديدة من أجل تقليل تكاليف معاملات الادخار أو الاقتراض، وبناء القدرات بالنسبة لكل من المنتجين ومقدمي الخدمات المالية، والتخفيضات الضريبية للمؤسسات المالية التي تُقدم خدمات إلى المناطق الريفية وتُدخِل تحسينات على البنية التحتية الأساسية.

وثمة جانب آخر من جوانب الخدمات المالية يتعلق بتأمين المخاطر. فقد تتدخل الحكومات للمساعدة في توفير تأمين أسعار السلع، لأن استراتيجيات التأمين الذاتي، مثل تنويع المحاصيل والدخول وتيسير الاستهلاك، قد تعوق الاستثمار، وتكون غير كافية لتقليل تقلب الدخول. إن الأدوات المشتقة القائمة على السوق التي توفر التأمين للسلع المتبادلة تجارياً على المستوى الدولي هي خيار سياساتي مهم (Larson وAnderson وVarangis، ٢٠٠٤). وقد اقتُرح التأمين على الأحوال الجوية وهو تأمين يقوم على أساس السوق ويغطى مخاطر الغلات (Skees، ٢٠٠٨). أما الأدوات المالية مثل الأسعار والخيارات الآجلة فتسمح للمنتجين بالتحوط من الانخفاضات السعرية غير المنظورة، وتقلل من تعرضهم لمخاطر الدخل. وفي البلدان النامية، تحتاج إدارة المخاطر التي تقوم على استخدام مثل هذه الأدوات، غالباً ما تحتاج إلى إشراك وسطاء تسويق وماليين.

بناء رأس المال الاجتماعي لتذليل عوائق الاستثمار

يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى بناء رأس مال اجتماعي إذا أرادوا اغتنام الفرص والحوافز الاقتصادية للاستثمار والتغلب على العوائق. إذ يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بالانخراط بصورة أكثر فعالية في الأسواق، ومع الأطراف الاقتصادية الأخرى وصناع السياسات، ويمكن أن يعوض ذلك عن نقص الأصول الأخرى مثل الأرض أو رأس المال المالي. ويمكن لمنظمات المنتجين الفعالة والشاملة أن تضطلع بدور مهم في هذا الصدد.

ويمكن لمنظمات المنتجين الريفية مثل التعاونيات أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة للاستثمار في أنشطتهم الزراعية. وتبعاً لولايات كل منها، وقدراتها، والسياق النوعي الذي تعمل فيه، فإنها يمكن أن تتبوأ وظائف وأشكالاً مختلفة، وأن تقدم كذلك طائفة من الخدمات المختلفة، فتساعد بذلك المنتِجات والمنتجين على التغلب على بعض العقبات الحرجة التي تواجههم. ويمكنها أيضاً أن تزيد من الحوافز للاستثمار، وأن تقلل وتخفف من حدة المخاطر.

وقد ظهرت طائفة واسعة النطاق من الترتيبات المؤسسية في السنوات الأخيرة. وهي تزود أصحاب الحيازات الصغيرة بمجموعة من الخدمات تتفاوت بين

تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتيسير فرص الحصول على الأصول الإنتاجية، والأسواق والخدمات المالية وتقديم المعلومات والتكنولوجيات لتيسير المشاركة في عملية صنع السياسات.

إن بعض الترتيبات مثل حوانيت المستلزمات (لشراء المستلزمات جماعياً) وشبكات مخازن الإيداع التي تصدر إيصال بالمخزونات (للحصول جماعياً على الائتمان) قد زادت من فرص دخول أصحاب المزارع إلى الأسواق وحصولهم على الأصول الإنتاجية، بينما قللت من تكاليف المعاملات. وقد حسنت لجان الوساطة من فرص حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الموارد، كما حسنت إدارة الموارد الطبيعية. ويمكن لمنظمات المنتجين أن تلعب دوراً مركزياً في بناء مهارات المنتجين الصغيري النطاق، وتزويدهم بالمعلومات وبالمعارف المناسبة ومساعدتهم على الإبداع وعلى التكيف مع الأسواق المتغيرة.

يمكن لمنظمات المنتجين أن تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على التعبير عن قلقهم واهتماماتهم، وزيادة قوتهم التفاوضية، وتأثيرهم على عمليات صنع السياسات. وما برامج أصحاب المصلحة المتعددين والمنتديات التشاورية إلا أمثلة على الآليات المقدمة لأصحاب الحيازات الصغيرة لمناقشة ولتصميم تنفيذ السياسات العامة.

ويحتاج الأمر إلى بعض المكونات الرئيسية للمنظمات لكي تُصبح فعالة وممثلِة تمثيلاً تاماً لمصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وثمة مجموعة حديثة من الممارسات الجيدة (Herbel وآخرون، ٢٠١٢) تبين أن نجاح المنظمات والترتيبات المؤسسية هي نتاج العلاقات المترابطة التي يطورها أصحاب الحيازات الصغيرة ثم يشتركون فيها:

- فيما بينهم داخل نفس المنظمة (الترابط)؛
- مع منظمات مماثلة (التجسير) ؛
- عن طريق منظماتهم، التي بها أطراف خارجية (أطراف السوق، وصناع السياسات، والباحثون، والمنظمات غير الحكومية، داخل ترتيبات مؤسسية (الربط).

وعن طريق ترابط العلاقات، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة إقامة علاقات وثيقة من التضامن على المستوى الشعبي. وعلى الرغم من أن هذا الترابط يمكن أن يبدأ بدعم خارجي، فإن الدلائل تبين أن مثل هذه المبادرات تكون أكثر استدامة لو أنها بدأت على أيدي الأطراف الفاعلة ذاتها. أما تجسير العلاقات فيربط بين هذه المجموعات معاً لتكوين شبكات على هيئة نقابات واتحادات منظمات المنتجين وشبكاتهم. وعن طريق تجسير العلاقات، يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يزيدوا من فرص حصولهم على الأصول، وأن يزيدوا من قدراتهم التسوقية والتفاوضية.

ولكي تكون هذه التنظيمات فعالة بشكل كامل، عليها أن ترتبط بدرجة أوثق مع الأطراف الاقتصادية والسياسية الفاعلة، مثل المؤسسات الأعمال والحكومية. أما العلاقات مع الجهات الفاعلة الاقتصادية فهي مهمة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة ليس فقط من أجل الوصول إلى الأسواق بل وأيضاً من أجل التفاوض بشأن شروط تجارية أكثر إنصافاً. كما أن التعاون مع صناع السياسات مهم من حيث أنه يسمح للمنتجين الصغار بالمشاركة في عملية صنع السياسات، وفي التأثير في مقررات السياسات.

وهناك أمثلة لمنظمات المنتجين في كلٍ من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فقد نجحت الترتيبات المؤسسية في مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على التغلب على مختلف العقبات. ومع ذلك فإنها تظل في الغالب الأعم محدودة من حيث المجال والنطاق. ويتمثل التحدي الرئيسي في الاستفادة من قصص النجاح هذه لأجل تحفيز التنمية الريفية والزراعية المستدامة.

ومن أجل توسيع نطاق هذه المبادرات الناجحة، ينبغي لأصحاب المصلحة أن يتكاتفوا في القيام بأدوار ومسؤوليات واضحة لتعريف البيئة التمكينية لمنظمات المنتجين التي ينبغي تطويرها. وينبغي لمجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية أن تركز على تيسير تطوير منظمات المنتجين الحالية والتعاونيات بدلاً من استحداث منظمات جديدة. وتحتاج الحكومات إلى مواجهة احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة الحاليين ومنظماتهم. وينبغي لدعمها أن يكون تجاوبياً بدلاً من أن يكون توجيهياً، كما يجب الاستثمار في دعم هذه المنظمات لكي تصبح فعالة.

ويمكن للحكومات بصفة خاصة أن توفر الظروف التمكينية، التي تشتمل على السياسات، والأطر القانونية والحوافز الاقتصادية. ويحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير استباقية لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة داخل تنظيمات وتعاونيات المنتجين المُختَلَطة وذلك عن طريق تشجيع قيادة المرأة داخل هذه التنظيمات. وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت التدابير الرامية إلى دعم تنظيمات وتعاونيات المُنتِجَات الحالية «النساء فقط» أنها استراتيجية قَيِمة بالنسبة للمُنتِجَات من النساء بحيث يتمكنَّ من تطوير تنظيماتهن وتعاونياتهن الإنتاجية الخاصة، وذلك استناداً إلى احتياجاتهن الاقتصادية والاجتماعية.[٢٠] ومن الأمور ذات الأهمية البالغة وجود آليات حوار بين الحكومة وتنظيمات المنتجين، التي تسمح

[٢٠] تقدم رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص في الهند مثالًا رائعاً على منظمة من أجل «النساء فقط» تدعم عضواتها لتحقيق الاعتماد على الذات عن طريق التوفير الجماعي لطائفة من الخدمات الرئيسية، وبناء رأس المال الاجتماعي، (انظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١د).

لأصحاب الحيازات الصغيرة بالمشاركة التامة في صياغة السياسات، وفي التنفيذ والتقييم.

الحماية الاجتماعية واستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة

يمكن للتحويلات الاجتماعية المُوجَهة توجيهاً جيداً أن تُساعد الكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة على الإفلات من شرك الفقر الذي يمنعهم من بناء الأصول. والتحويلات الاجتماعية هي تحويلات نقدية مصممة للوصول إلى أشد السكان فقراً وضعفاً بصورة منتظمة، أو للاستجابة لحالات الطوارئ. فبالنسبة لبعض الأسر الفقيرة، يمكن أن تُمثِل هذه التحويلات حصة كبيرة من الدخل، ويمكن أن تساعد في التغلب على، أو تقليل تأثيرات اثنين من أشد العوائق أمام الاستثمار وتوسيع نطاق الأصول الأسرية وهما: نقص فرص الوصول إلى المدخرات والائتمان، والتأمين ضد المخاطر (Barrientos، ٢٠١١). ويمكن للتحويلات النقدية، عن طريق توفيرها للسيولة، أن تسمح للأسر الفقيرة بأن تحصل على الأصول المختلفة، بما في ذلك الأصول الإنتاجية في الزراعة (مثل أدوات الزراعة أو الأرض أو الماشية)، وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم. ويمكن لذلك أن يحدث عن طريق زيادة مدخرات الأسر الفقيرة و/أو تيسير حصولها على الائتمان. ويمكن للبرامج الموجهة إلى الإناث من أفراد الأُسَر أن تساعد بصفة خاصة على حيازة الأصول بواسطة النساء اللائي يواجهن قيوداً في طريق الاستثمار أكبر مما يواجهه الرجال.

وتعتمد الأسر الفقيرة في المناطق الريفية اعتماداً كبيراً على زراعة الكفاف، وليس لديها سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين. ويمكن للتحويلات الاجتماعية إلى الأسر أن تساعدها في التغلب على هذا القيد، وأن تسمح لها بالاستثمار في الأصول الإنتاجية. وهناك دلائل متزايدة على التأثير الإيجابي لمثل هذه البرامج على النمو والقدرة الإنتاجية، والقدرة على توليد الدخول لدى المتلقين من الفقراء (انظر Barrientos، ٢٠١١ للإطلاع على استعراض لبعض الدلائل). ويمكن للتحويلات الاجتماعية أن تعزز خلق الأصول من جانب الأسر وأن تحميها من استنفاد الأصول في حالة الصدمات وأن تؤدي إلى تحسين قرارات الاستثمار أو تخصيص الموارد بصفة خاصة وذلك عن طريق توفير بعض الحماية من المخاطر (Hoddinott، ٢٠٠٨).

وتشير القرائن إلى أن المشاركين في برنامج Oportunidades «أوبورتيونيدادس» المكسيكي المعنى بالمساعدة الاجتماعية قد استثمروا نسبة ١٤ بالمائة من المدفوعات المُحولة إليهم خلال الأشهر الثمانية الأولي - في حيوانات الزراعة بصفة خاصة، وفي الأرض والإنتاج الزراعي والمشروعات الصغيرة جداً، ويدار الجانب الأكبر من الفئة الأخيرة بواسطة النساء - وبعد تسع سنوات تمكنت الأسر المنتفعة من زيادة استهلاكها بنسبة ٤٨٪ (Gertler وMartinezو Rubio-Codina، ٢٠١٢). وفي نيكاراغوا، قام المشاركون في مشروع Red de Protección Social باستثمارات أقل في هذا النوع من النشاط، وربما كان السبب في ذلك أنهم تلقوا تعليمات بالتركيز على الأغذية والتعليم، وربما كان السبب في ذلك أيضاً هو عدم وجود فرص اقتصادية بديلة داخل المنطقة التي عمل فيها هذا البرنامج (Maluccio، ٢٠١٠). ويمكن الحصول على قرائن إضافية على قيام متلقي التحويلات الاجتماعية بالاستثمار في الأصول الإنتاجية من لجنة التقدم الريفي في بنغلاديش وبرنامجها «توسيع رقعة الحد من الفقر - واستهداف الفقراء المُدقِعِي الفقر» (Ahmed وآخرون، ٢٠٠٩؛ Barrientos، ٢٠١١). وقد وجد Delgado وCardoso (٢٠٠٠) أيضاً تواتراً مرتفعاً للاستثمار في رأس المال الإنتاجي بين المنتفعين من برنامج Previdencia Social في البرازيل.

ويمكن للتحويلات النقدية أيضاً أن تساعد الأسر الفقيرة على تحمل المخاطر واتخاذ قرارات استثمار مربحة. وتستخدم الأسر الفقيرة غالباً الأصول الإنتاجية كواقٍ ضد الصدمات، التي قد تؤدى بهم إلى تفضيل الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقد (Banerjee وDuflo، ٢٠٠٤). وقد تدفع شدة كراهية المخاطر أيضاً الأسر الفقيرة إلى تفضيل أنواع من الاستثمار ذات مخاطر منخفضة وإن كانت عوائدها منخفضة أكثر من تفضيلهم للأنشطة الأكثر ربحية وإن كانت أكثر مخاطرة. ويمكن للتحويلات النقدية أن تُعطى للأسر قدراً أكبر من الأمن وبذلك تقلل من كراهيتهم للمخاطر؛ ويمكن لهذه التحويلات أيضاً أن تساعد الأسر على تفادى الاستراتيجيات المُعَوِّقَة للتعامل مع الصدمات، مثل بيع الأصول الإنتاجية أو الحد من تكوين رأس المال البشرى وذلك عن طريق إخراج الأطفال من المدارس. وفي نيكاراغوا، التي عمل فيها برنامج *Red de Protección Social* أثناء الكساد الاقتصادي الشديد نتيجة لانخفاض قياسي عالمي في أسعار البُنْ لم يحدث منذ ٣٠ عاماً، Maluccio (٢٠٠٥) فقد تبين أن المنتفعين من البرنامج كانوا أكثر قدرة من غير المنتفعين على حماية دخولهم ورأس المال البشرى لديهم (وذلك عن طريق إبقاء الأطفال في المدرسة ومواصلة الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية). ويفيد Sabates-Wheeler وDevereux (٢٠١٠) بحدوث نفس النوع من التأثيرات في إثيوبيا طالما كانت الصدمات العنف بالنسبة لحجم التحويلات.

ويمكن لبرامج التحويلات أن تُحدِث تأثيرات على الاقتصاد المحلي تتجاوز نطاق المنتفعين المباشرين. فعن

طريق ضخ مبلغ كبير من النقد في الاقتصاد المحلي؛ يمكنها أن تحفز الناتج المحلي وأسواق العمل عن طريق التأثيرات المُضاعفة، وبذلك تيسر أيضاً تكوين الأصول من جانب الأسر غير المشاركة. وتشير دراسات المعاشات الريفية إشارة قوية في جنوب أفريقيا (Møller وFerreira، ٢٠٠٣) وفي البرازيل (Delgado وCardoso، ٢٠٠٠؛ Schwarzer، ٢٠٠٠؛ Augusto وRibeiro، ٢٠٠٦) إلى وجود مثل هذه التأثيرات على الاقتصاد المحلي (Barrientos وآخرون، ٢٠٠٣). وبالمثل، وعلى مستوى المجتمع المحلي، إذا قُدمت التحويلات عن طريق برامج أشغال عامة، فيمكن أن تُساهم في خلق سلسلة من أصول السلع العامة التي تنهض بإنتاجية تلك الأصول المهمة بالنسبة للمجتمع المحلي.

وثمة مسألة مشتركة تتعلق ببرامج التحويل هي التخفيض المحتمل في إمدادات العمل الأسرية. وتشير الدلائل من البلدان النامية إلى أن برامج التحويل يمكن أن تُقَلِل من عمل الأطفال، وإن كان هناك دليل ضعيف على أن المنتفعين من اليافعين يقللون من إمدادات عملهم الشامل (Barrientos، ٢٠١١) وقد وجد Covarrubias وDavis وWinters (٢٠١٢) وBoone وآخرون (٢٠١٢) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن برنامج التحويل في ملاوي أدى إلى زيادة الأصول الزراعية، بما في ذلك، أدوات جني المحاصيل والماشية، وزيادة تلبية الاستهلاك الأسرى من الإنتاج الذاتي للأسرة، وتخفيض العمل الزراعي بأجر، وعمل الأطفال خارج المزرعة، وزيادة تخصيص العمل للأنشطة داخل المزرعة من جانب اليافعين والأطفال. أما بالنسبة للأسر الإثيوبية التي تصل إلى كل من برنامج شبكة الأمان الإنتاجي والحِزَمْ التكميلية للدعم الزراعي، لم يجد Gilligan وHoddinott وTaffesse (٢٠٠٩) أية إشارة إلى وجود تأثيرات حوافز سلبية على إمدادات العمل، ولكنهم وجدوا أن المنتفعين كانوا، على الأرجح، من السكان الآمنين غذائياً والذين يقترضون لأغراض إنتاجية ويستخدمون تكنولوجيات زراعية محسنة ويديرون أنشطة أعمالهم التجارية الخاصة غير الزراعية. وفي دراسة لاحقة، وجد Berhane وآخرون (٢٠١١) أن برنامج شبكة الأمان الإنتاجي قد أدت إلى تحسن ملحوظ في حالة الأمن الغذائي بالنسبة لأولئك الذين شاركوا في هذا البرنامج لمدة ٥ سنوات مقابل أولئك الذين اقتصروا فقط على عام واحد من المزايا.

وهكذا يبدو أن برنامج التحويل الاجتماعي قناةٌ واعدة لتيسير المدخرات والاستثمار من جانب الأسر الريفية الفقيرة، وإن كانت هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لفهم تأثير برامج التحويل بصورة أوضح، إلى جانب - تراكم الأصول الأسرية والاستثمار الزراعي - وتداعيات ذلك بالنسبة لتصميم البرامج.

التحويلات النقدية الخاصة: تأثير الحوالات المالية على استثمار المزرعة

إن الهجرة والحوالات المالية هما ظاهرتان مهمتان لدى العديد من البلدان. ففي مصر، والمغرب، ونيجيريا، وإثيوبيا، تستأثر الحوالات المالية بنسبة تتراوح بين ٥ و١٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩ب). كما أن الصلة الوثيقة بين الكثير من المهاجرين وبين الزراعة تجعلهم غالباً أكثر ميلاً للاستثمار في الزراعة أكثر من ميلهم للاستثمار في المجالات الأخرى. فالصلة العاطفية لأعضاء الشتات وبين مجتمعاتهم المحلية التي نشأوا فيها قد تنطوي على درجة أعلى من تحمل مخاطر الاستثمار. يضاف إلى ذلك، إن الهجرة في حد ذاتها تسفر غالباً عن فرص تصدير مُكسِبَة في شكل أسواق محجوزة «لسلع الحنين إلى الوطن» داخل جاليات الشتات. وهكذا يصبح المهاجرون يمثلون مصدراً تجديدياً لتمويل الزراعة على المستوى المحلي تحديداً. وحتى لو لم تستثمر الحوالات المالية مباشرة في الزراعة، فإنها تساعد على التخفيف من حدة المخاطر، الأمر الذي ييسر الأخذ بتكنولوجيات وممارسات جديدة.

إن التأثير الدقيق للحوالات المالية على الزراعة وعلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ليعتمد على السياق الخاص لذلك. فمثلاً، في بعض المناطق الريفية في المغرب، تؤدى الهجرة بالإنتاج إلى الانخفاض على المدى القصير وذلك بسبب انسحاب الأيدي العاملة من الزراعة، بينما تكون التأثيرات على المدى الطويل إيجابية لأن الحوالات المالية تُستَثمْر في الزراعة (de Haas، ٢٠٠٧). وقد لوحظت نفس النتائج في بلدان أفريقيا الجنوبة، فعلى الرغم من أن إنتاج المحصول المحلي انخفض في البداية؛ فإن إنتاجية المحصول في الأجل الأطول، وملكية الماشية ازدادت قوة بفعل تدفق الحوالات المالية، وارتفعت أجور العاملين في الزراعة (Lucas، ١٩٨٧). وفي غانا، تم التعويض بالكامل عن التأثيرات السلبية المبدئية للهجرة بمرور الوقت، وذلك بفضل الحوالات المالية التي نَشَّطَتْ كلاً من الإنتاج داخل المزرعة، والإنتاج غير الزراعي (Tsegai، ٢٠٠٤).

وتبين القرائن الواردة من آسيا أيضاً وجود تأثيرات إيجابية على المدى الأطول للحوالات المالية. ففي الفلبين وجد Gonzalez-Velosa (٢٠١١) أن الحوالات المالية كانت تُستثمر في رأس المال العامل واستُخدمت كذلك كتأمين. ذلك أن المزارعين الذين تلقوا الحوالات المالية كانوا أكثر استعداداً لزراعة المحاصيل عالية القيمة، ولاستخدام الجرارات اليدوية والدرّاسَات، وللاستثمار في الري. ولم توجد تأثيرات سلبية على الإنتاج حيث لم تكن هناك قيود على الأيدي العاملة في الإنتاج. وبصفة عامة،

وُجد أن الحوالات المالية قد يسَرت التنمية الزراعية. أما في بنغلاديش، فقد عثر Sen (٢٠٠٣) على أدلة تشير إلى أن الأيدي العاملة خارج المزرعة، بما في ذلك الهجرة، جنباً إلى جنب مع استراتيجيات التنويع، قد سمحت للأسر الريفية الفقيرة بأن تُراكِم الأصول. وبالنسبة لبنغلاديش أيضاً، يبين Mendola (٢٠٠٨) أن المزارعين الذين يوجد في أُسرهم مهاجر دولي تكون احتمالات استخدامهم لسلالات الأرز ذات الغلة الأكثر تنوعاً أكثر.

ومع ذلك، لا تتدفق الحوالات المالية دائماً على الاستثمار الإنتاجي في الزراعة. ففي الصين، مثلاً، وجد Rozelle وde Brauw (٢٠٠٨) أن الإنتاج الكلي من الحبوب خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٩ هبط بنحو ٢ بالمائة نتيجة للهجرة، غير أن دخل الأُسرة المتاح ارتفع بنسبة ١٦ بالمائة، وأفادا بأن التحويلات النقدية استُخدِمت غالباً في الاستهلاك بدلاً من الاستثمار الإنتاجي. وهناك دلائل ملموسة على أن المهاجرين المكسيكيين يميلون إلى الاستثمار في المساكن بدرجة أكبر من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية (انظر المراجع في Rozelle وde Brauw، ٢٠٠٨).

ما الذي يُحدِد ما إذا كانت الحوالات المالية تُستثمر في الزراعة؟ خَلُصَت دراسة معروفة جيداً بشأن باكستان قام بها Ballard (١٩٨٧) إلى أن السياسات غير المواتية، مثل التسعير المركزي، ورداءة البنية التحتية الأساسية، جعلت استثمار الحوالات المالية في الزراعة غير مُربِح. وبدلاً من ذلك، توجهت الحوالات المالية إلى الاستهلاك، وإلى الأنشطة غير الزراعية.[٢١] وفي الآونة الأخيرة، وجد Miluka وآخرون (٢٠٠٧) أن الأسر الألبانية لم تستخدم الحوالات المالية للاستثمار في التكنولوجيات التي تزيد من الإنتاجية وتقتصد في الوقت. وكما اكتشف Ballard بشأن الأسر الباكستانية، فإن الأُسر الزراعية الألبانية أعربت عن رغبتها في الخروج من الزراعة، لأنها وجدت السياق السياسي غير مساند لها.

وتؤيد الأدلة الواردة من الهند القول الذي يذهب إلى أن الزراعة تجتذب الحوالات المالية للاستثمار عندما تكون الزراعة مربحة. فمثلاً وجد Singh وOberai (١٩٨٣) أنه في البنجاب، وهي منطقة خصيبة من مناطق الهند، استثمرت الحوالات المالية في الزراعة. ومن ناحية أخرى، تُبين القرائن الواردة من جاركند، حيث ٣٠ بالمائة من الأرض تصلح للزراعة، أن ١٣ بالمائة فقط من أولئك الأشخاص الذين يمتلكون ٥-٢٠ أكراً من الأرض قد أنفقوا دخلهم الإضافي على الاستخدامات الإنتاجية الزراعية (Karan وDayal، ٢٠٠٣).

[٢١] توصل بحث أجراه مؤخراً Mansuri (٢٠٠٧) إلى أن الحوالات المالية يجرى استثمارها في الآلات الزراعية، وفي الأراضي الزراعية وفي الجرارات وفي الآبار الأنبوبية وفي رأس المال البشرى أيضاً.

جَعْل الاستثمار الزراعي الواسع النطاق يراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة

الاتجاه نحو عمليات اكتساب الأرض الواسعة النطاق

إن الاستثمار الخاص الواسع النطاق يطرح تحديات كبيرة أمام الحكومات. فقد شوهدت خلال السنوات الأخيرة طفرة في عمليات اكتساب الأراضي بواسطة الأجانب لاستخدامها في الزراعة في البلدان النامية. ويمثل اكتساب الأرض نقلاً للملكية، ولكنه لا يضيف بالضرورة إلى رأس المال الزراعي في بلد ما. وفقط في حالة وجود أصول رأسمالية إضافية مصاحبة لاكتساب الأرض مثل إدخال تحسينات على الأراضي وعلى البنية التحية الأساسية، وعلى المعدات أو المعرفة؛ لا يمكن اعتبارها استثماراً من منظور المجتمع. وهكذا، فعلى الرغم من أن اكتساب الأرض قد يتيح فرصاً أمام البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط لاجتذاب رأس المال الزراعي الذي تشتد إليه الحاجة، فإن مجرد نقل الأرض لا يكفي لذلك. ويمكن لعمليات اكتساب الأراضي هذه أن تترتب عليها تداعيات خطيرة تعاني منها المجتمعات المحلية المتأثرة بها، غير أن نطاق وتأثيرات مثل هذه المعاملات لا تتضح دائماً من تقارير وسائل الإعلام.

وتميل البيانات بشأن عمليات اكتساب الأراضي، التي تستند إلى البحوث العملية داخل البلد إلى بيان أن حجم المعاملات المُسجلة رسمياً تقلُ كثيراً عن العدد الذي تؤكده تقارير وسائل الإعلام، وذلك على الرغم من أن مقدار الأرض المنقولة يمكن أن يكون كبيراً، وأن الكيانات الأجنبية تمثل عادة أقلية المستثمرين (الجدول ١١). وكحالة متطرفة، تعرض أكثر من نصف جميع الأراضي الزراعية في ليبيريا لعمليات واسعة النطاق لاكتساب الأراضي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، غير أن نسبة ٣٠ بالمائة فقط منها هي التي اشتملت على مستثمرين أجانب، وأن جانباً كبيراً منها كان يمثل استمراراً للامتيازات القديمة (Deininger وByerlee، ٢٠١١). وقد دخلت حصص لا بأس بها من جميع الأراضي الزراعية في عمليات اكتساب الأرض في كمبوديا (١٨ بالمائة)، وفي إثيوبيا (١٠ بالمائة)، غير أن المستثمرين المحليين كانوا يمثلون الأغلبية وبخاصة في السنوات الأخيرة (Deininger وByerlee، ٢٠١١؛ Horne، ٢٠١١). أما في معظم البلدان الأخرى فكانت حصة الأرض الزراعية الداخلة في عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق تتراوح بين ١-٣ بالمائة، كما أن الأجانب كانوا يمثلون أقلية المستثمرين. ومع ذلك، يمكن لعمليات اكتساب الأرض الفردية أن تكون كبيرة جداً. فمثلاً يفيد Cotula وآخرون (٢٠٠٩) بأن الحجم الأقصى للمشروعات التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ في

الجدول ١١

قوائم حصر المساحات الداخلة في عمليات اكتساب واسعة النطاق للأرض

نطاق التغطية	اكتساب الأرض	مجموع الأرض الزراعية، ٢٠٠٩	الحصة الأجنبية في الأرض المكتسبة	الفترة الزمنية
	(مليون هكتار)		(النسبة المئوية)	
دراسات حالة قطرية				
البرازيل [١]	٤,٣	٢٦٥	..	حتى ٢٠٠٨
كمبوديا [٢]	١,٠	٥,٥	٣٠	٢٠٠٤-٢٠٠٩
إثيوبيا [٢]	١,٢	٣٥	٥١	٢٠٠٤-٢٠٠٩
إثيوبيا [٣]	٣,٦	٣٥	أقلية	٢٠٠٨-٢٠١١
ليبيريا [٢]	١,٦	٢,٦	٣٠	٢٠٠٤-٢٠٠٩
مالي [٤]	٠,٥	٤١	..	بنهاية ٢٠١٠
موزامبيق [٢]	٢,٧	٤٩	٤٧	٢٠٠٤-٢٠٠٩
نيجيريا [٢]	٠,٨	٧٥	٣	٢٠٠٤-٢٠٠٩
السودان [٢]	٤,٠	١٣٧	٢٢	٢٠٠٤-٢٠٠٩
بلدان متعددة				
إثيوبيا وغانا ومدغشقر ومالي والسودان [٥]	٢,٥	٢٧٠	..	٢٠٠٤-٢٠٠٩
مالي وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وكمبوديا [٦]	١,٥	٤٩	..	حتى ٢٠٠٩
كازاخستان وأوكرانيا والاتحاد الروسي [٧]	< ٣,٥	٤٨٢	..	٢٠٠٦-٢٠١١
٢٥ بلداً في أفريقيا [٨]	٥١-٦٣	٨٠٠	..	حتى أبريل ٢٠١٠
٨١ بلداً [٩]	٥٦,٦	..	..	٢٠٠٨-٢٠٠٩
«البلدان الفقيرة» [١٠]	١٥-٢٠	..	..	٢٠٠٦-٢٠٠٩
دراسات عالمية				
عالمية [١١]	١٥-٢٠	٤٩٠٠	..	منذ ٢٠٠٠
عالمية [١٢]	٧٠-٢٠٠	٤٩٠٠	..	٢٠٠٠ - نوفمبر ٢٠١١

ملاحظات: تستخدم الدراسات طرقاً متنوعة لتقدير حجم عمليات اكتساب الأرض، بما في ذلك الزيارات الميدانية، والوثائق الحكومية، وتقارير وسائل الإعلام والبحوث داخل البلدان.

.. = البيانات غير متوافرة.

المصادر: الهكتارات من الأرض الزراعية التي أبلغت عنها منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢أ. ١- منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١١هـ؛ ٢- Deininger و Byerlee، ٢٠١١؛ ٣- Horne، ٢٠١١؛ ٤- Baxter، ٢٠١١؛ ٥- Cotula وآخرون، ٢٠٠٩؛ ٦- Görgen وآخرون، ٢٠٠٩؛ ٧- Visser و Spoor، ٢٠١١؛ ٨- Friis و Reenberg، ٢٠١٠؛ ٩- Deininger و Byerlee، ٢٠١١؛ ١٠- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠٠٩؛ ١١- Meinzen-Dick و von Braun، ٢٠٠٩؛ ١٢- ٢٠١١؛ Anseeuw وآخرون، ٢٠١٢ .

خمسة بلدان أفريقية هي (إثيوبيا، وغانا، ومدغشقر، ومالي، والسودان) تراوحت بين ١٠٠ ٠٠٠ هكتار في مالي و٠٠٠ ٤٢٥ هكتار في مدغشقر.[٢٢]

وتتميز عمليات اكتساب الأراضي التي تمت مؤخراً بالعديد من الخصائص المثبطة للاستثمار، من بينها (١) إشراك المستثمرين الدوليين من غير الشركات «التقليدية» المتعددة الجنسيات، و(٢) منشأها الجغرافي، و(٣) مساحات الأرض الكبيرة المعنية، و(٤) النقص المتكرر في الشفافية وعدم اكتمال العقود و(٥) ظهور مستثمرين باحثين عن الموارد، ذوى توجه نحو إنتاج الأغذية لتصديرها إلى الأسواق في بلادهم الأصلية (Cuffaro وHallam، ٢٠١١).

أما في البلدان المضيفة، فإن الحكومات تنخرط عادة في التفاوض بشأن صفقات الاستثمار (Deininger وByerlee، ٢٠١١؛ Hallam، ٢٠١٠). وتستأثر الأعمال التجارية الزراعية والصناعية بالحصة الأكبر بين المستثمرين في عمليات اكتساب الأراضي، غير أن الحكومات الأجنبية وصناديق الثروة السيادية تشارك بصورة متزايدة في اكتساب و/أو إيجار مساحات كبيرة من الأرض الزراعية في العالم النامي.[٢٣] ومن بين المستثمرين الذين يوسعون من نطاق تعاملاتهم في

[٢٢] للحصول على نظرة عامة على صفقات الأراضي انظر مصفوفة الأراضي التي وضعت أخيراً (http://landportal.info/landmatrix/index.php#pages-about)

[٢٣] صناديق الثروة السيادية التابعة للصين وجمهورية كوريا إلى جانب دول الخليج التابعة لقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة تبدو أنها تَبرُزُ كمستثمرين رئيسيين في عملية شراء الأرض هذه، وفي بعض الأوقات يكون الاستثمار المباشر في الأرض الأجنبية مباشرة بين حكومة وحكومة. وفي مناسبات أخرى تعمل صناديق الثروة السيادية جنباً إلى جنب مع وسطاء من القطاع الخاص، ومن جهات فرعية «خاصة» أو مشروعات مملوكة للدولة (McNellis، ٢٠٠٩).

الزراعة داخل البلدان النامية المجموعات الدولية لرأس المال السهمي الخاص والصناديق الدولية للمعاشات (McNellis، ٢٠٠٩؛ Anseeuw وDucastel وGabas، ٢٠١١؛ Davies، ٢٠١١؛ Wall Street Journal، ٢٠١٠).

ويبدو أن دوافع عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق تختلف عن تلك الدوافع النمطية للاستثمار الأجنبي المباشر (Arezki وDeininger وSelod، ٢٠١١). فقد قام معدو الدراسات هؤلاء بتحليل مُحَدِدات اكتساب الأراضي الأجنبية لأجل الزراعة الواسعة النطاق من منظور كل من بلد المنشأ والبلد المضيف. فمن ناحية بلدان المنشأ، وجدوا أن قوة الدفع الرئيسية هي الاعتماد بدرجة عالية على واردات الأغذية؛ من ذلك البلد المضيف، وأن الظروف الزراعية الإيكولوجية هي العامل المحدد الرئيسي، مع احتمال حدوث عملية اكتساب الأراضي داخل بلدان ذات وفرة كافية من الأراضي المناسبة. وعلى النقيض مما يُتداول في الكتابات العامة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر؛ اكتشفت هذه الدراسة علاقة إحصائية واهية بين المؤشرات المعيارية للحوكمة، وبين اكتساب الأراضي، مما يشير إلى أن المستويات الكلية للحوكمة في البلد المضيف ليست مُحدِداً قوياً لمثل هذه التدفقات. وفي النهاية، ومن الأمور المهمة، أن وجد هؤلاء الدارسون ارتباطاً سلبياً قوياً بين مؤشر حوكمة الأراضي وبين عمليات اكتساب الأراضي. ومن المتغيرات الرئيسية الداخلة في هذا المؤشر أمن الحيازة، والاعتراف بالحقوق القائمة في الأرض، ووجود سياسات خاصة بالأرض ومستويات من النزاعات ذات الصلة بالأرض. وما يستفاد ضمنياً من ذلك هو أن ضُعف حوكمة الأرض ورداءة حماية حقوق الأرض القائمة لدى البلد المضيف، قد تكون من محددات عمليات اكتساب الأراضي، إما لأن المستثمرين يحبذون البُلدان ذات الحماية الضعيفة لحقوق الأرض، أو لأن تلك في الحقيقة هي البلدان التي يمكن أن تتم فيها مثل هذه الصفقات.

ومن غير المرجح في الوقت الحالي، أن تكون التدفقات كبيرة بالحد الذي يُحدِث تأثيرات ملحوظة على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإن التأثيرات - سواء كانت إيجابية أو سلبية - داخل بعض البلدان والمحليات يمكن أن تكون كبيرة وتستدعي إيلاء الاهتمام لها. وثمة عامل آخر يدعو إلى الاهتمام، هو إمكانية التزايد المستقبلي لمثل هذه التدفقات؛ إلا أن هذا، مع ذلك، يظل أمراً غير مؤكد. وفي نفس الوقت، ينبغي ملاحظة أنه ليست جميع عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق تُموّل من مصادر أجنبية. وأن ما تفيده التقارير من أن عملية اكتساب الأراضي تتم من جانب جهات أجنبية غالباً ما يكون اكتساباً محلياً جزئياً، وغالباً ما يكون أكثر من نصف الأرض مُكتسب من جانب مستثمرين محليين يتملكونها.

تأثير الاستثمار الزراعي الواسع النطاق

إن اكتساب الأراضي (والاستثمار التالي لاكتسابها) يمثل أحد أشكال الاستثمار من جانب المستثمرين المؤسسيين واسعي النطاق. وقد لا تشتمل أشكال أخرى من الاستثمار على السيطرة المباشرة على الأرض. ويمكن لتأثير مثل هذا الاستثمار على البلدان المتلقية والمجتمعات المحلية المتأثرة أن يكون تأثيراً مختلفاً، يرتهن بنموذج الاستثمار المختار. فمن ناحية، يمكن للاستثمار الذي تقوم به الشركات في الزراعة أن يمثل فرصة، فهو يمكن أن يُسهم في سد ثغرات كبيرة في مجال الاستثمار لدى البلدان الفقيرة التي لديها موارد طبيعية وفيرة، ولكنها تفتقر إلى القدرة على الاستثمار الكثيف لزيادة الإنتاجية. ويمكن للاستثمار أن يدعم إنشاء البنية التحتية، وأن يؤدى إلى نقل التكنولوجيا والدراية الفنية. وتشمل المزايا الممكنة الأخرى توليد فرص العمالة والدخول وكذلك عائدات التصدير. ومع ذلك، يمكن للاستثمار الذي يشتمل على اكتساب الأراضي أن تكتنفه مخاطر كبيرة من بينها، إمكان إهمال حقوق المستخدمين الحاليين للأرض، وبخاصة في غياب حوكمة قوية ومؤسسات تَسهر على حماية الحقوق الحالية. ومن بين التهديدات الجسيمة أيضاً حدوث تأثيرات بيئية سلبية، من بينها، استنفاد الموارد الطبيعية كالتربة، والمياه، والغابات والتنوع البيولوجي.

وترمى العديد من المبادرات الأخيرة إلى إبراز دليل على تداعيات الاستثمار الزراعي الواسع النطاق على أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي هذا السياق، عقدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ اجتماع خبراء بشأن الاستثمار الدولي في القطاع الزراعي لدى البلدان النامية، قام باستعراض الوضع الحالي للمعرفة، بما في ذلك سلسلة من دراسات الحالة (انظر الإطار ١٩ وذلك للإطلاع على النتائج الرئيسية لإحدى هذه الدراسات)، حول مشروعات الاستثمار الزراعي الواسع النطاق من جانب المستثمرين الأجانب والمحليين (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠١و) وقد اشتملت هذه الدراسات على أنواع مختلفة من نماذج الأعمال التجارية ودرجات مختلفة وأساليب خاصة لمشاركة السكان المحليين. واشتمل بعضها على اكتساب الأرض من جانب المستثمرين، ولم يشتمل بعضها الأخر على ذلك. وقد تنوعت بشدة التأثيرات المُلاحَظَة، كما اعتمدت على طائفة من العوامل.

اشتملت التأثيرات الإيجابية على المستوى الوطني على زيادات في الإنتاج الزراعي والغلات، وتنويع المحاصيل، وفي بعض الأحيان، على المزيد من حاصلات التصدير، إلى جانب إتباع معايير أعلى أيضاً في الحالات التي يستهدف فيها الاستثمار أسواق التصدير. وعلى المستوى المحلي،

الإطار ١٩

عمليات اكتساب الأراضي الواسعة النطاق في كمبوديا

تُولِّد الزراعة في كمبوديا حوالي ٣٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد (البنك الدولي، ٢٠١٢) و٦٥ بالمائة من فرص العمل لديه (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ) وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة ملموسة إجمالاً وإلى الزراعة. وازداد الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط سنوي قدره مليون دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى متوسط قدره ٥٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

وقد قُدِمت امتيازات أرض اقتصادية كبيرة، سواء أجنبية أو محلية، وبصورة نمطية في شكل عقود إيجار لمدة ٩٩ عاماً إلى مشروعات أنشطة الزراعة و/أو أنشطة التصنيع الزراعي. وتم بالفعل تأجير مساحات كبيرة من الأرض في أواخر التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٠٠٠ ٤٣٥ هكتار من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١)، قبل أن يؤدى قانون ٢٠٠١، والمرسوم الفرعي بشأن امتيازات الأراضي الاقتصادية في ٢٠٠٥ إلى إنشاء إطار نظامي لتنظيم امتيازات الأرض الاقتصادية (بما في ذلك فرض إجراء عمليات التقييم البيئية وعمليات تقييم الآثار الاجتماعية وتحديد مساحات الأراضي المعنية).

وخلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٩، بلغ مجموع مساحة الأراضي الداخلة في الامتيازات الاقتصادية من الأراضي والموافق عليها نحو مليون هكتار، وهو مقدار كبير بالنسبة لبلد تَبلُغ المساحة الكلية للأراضي فيه نحو ١٧,٥ مليون هكتار؛ منها ٥,٥ مليون هكتار تعتبر أرض زراعية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢أ). وأغلبية الأراضي المقدمة على هيئة امتيازات تشمل مشروعات مملوكة محلياً، مع ذهاب ٣٥ بالمائة إلى المستثمرين الأجانب، معظمها مشروعات صينية، يتلوها تنازلياً مستثمرون من فييت نام، وتايلند، وجمهورية كوريا وغيرها[١].

وقدم تحليل التأثيرات الأولية لسبعة مشروعات زراعية نشيطة في ٢٠١٠، يغطى كل واحد منها مساحة أرض زراعية تتراوح من ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ هكتار، وقدم الدليل على كل من المنافع والتكاليف. غير أنه من غير الممكن بصورة واضحة التثبت من مدى تمثيل مشروعات دراسات الحالة للأنماط الأكثر اتساعاً داخل البلد. فجميع المشروعات وَلَّدَت عدداً كبيراً من فرص العمل، وأجوراً إلى العمال غير المهرة، أفادت عنها التقارير، أكبر بكثير من الحد الأدنى لعُمال صناعة الملابس الكمبوديين. ومع ذلك، جاءت هذه المنافع على حساب فُقدان حيازات الأراضي وسبل كسب العيش المرتبطة بها من جانب المجتمعات المحلية. وفي بعض الحالات توافر دليل على وجود مشكلات بيئية مثل التلوث أو إزالة الغابات، وذلك على الرغم من أنه ينبغي إجراء تحليلات شاملة للتأثيرات تكون أكثر عُمقاً من أجل الوصول إلى خلاصات أكيدة.

ويبدو أن أحد المشروعات، وهي مزرعة لأشجار المطاط حجمها ٤٠٠٠ هكتار كانت أكثر نجاحاً في كفالة الشمولية. فقد تميزت بدرجة عالية من مشاركة المجتمع المحلي، وباستمرار ملكية جزء كبير من الأرض بواسطة المجتمع المحلي وبالنجاح في حسم المنازعات.

[١] تعرضت الامتيازات الاقتصادية الخاصة بالأرض في كمبوديا لانتقادات عنيفة من جانب المجتمع المحلي بسبب تأثيراتها على السكان المحليين، وتأثيراتها البيئية. ويفيد تقرير أذاعته هيئة الإذاعة البريطانية في ٧ مايو/أيار ٢٠١٢، أن حكومة كمبوديا أوقفت منح الأراضي للحد من طرد السكان المحليين وللحد كذلك من القَطْع غير المشروع للأشجار (BBC، ٢٠١٢). المصدر: على أساس الاستعراض السنوي للتنمية، ٢٠١١.

كان من بين تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر توليد فُرص عمالة. ومع ذلك، كانت الوظائف التي أُنشئت حديثاً محدودة المدة في غالب الأحيان، وبأعداد محدودة، ولم يكن شاغلوها دائماً من المحليين، وكان خلق فرص العمل محدوداً عندما حلت فرص العمل الجديدة محل فرص عمل سابقة، أو فرص عمل حرة. وقد عُثر على بعض الأمثلة الإيجابية التي تتعلق باعتماد تكنولوجيات والحصول على المهارات - في حالة خطط المزارعين المستقلين - أو في حالة بنية تحتية جديدة أو مُحسنة.

وقد حدثت تأثيرات إيجابية على الاقتصاد المحلي بصفة خاصة في الحالات التي كان فيها المشروع الاستثماري شمولياً، وشارك فيه بنشاط المزارعون المحليون، من خلال، خطط المزارعين المستقلين مثلاً، أو الزراعة بعقود، أو مشروعات مشتركة. وقد اشتملت هذه التأثيرات الإيجابية على دخول أعلى للمزارعين المستقلين، مقابل بيع المنتجات والخدمات إلى المزرعة النُواة، وإعادة الاستثمار داخل المزرعة للأجور التي يحصل عليها أصحاب الحيازات الصغيرة الذين وجدوا سبيلاً للحصول على دخول من الأجور.

ومن ناحية أخرى، قدمت الدراسات دلائل كافية على التأثيرات السلبية المحتملة للاكتساب الواسع النطاق للأراضي داخل البلدان التي لا توجد فيها حدود واضحة

لتعريف حقوق الأرض المحلية وحيث الحوكمة ضعيفة. واشتملت التأثيرات الاجتماعية السلبية على إزاحة أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين (غالباً بدون تعويض كاف، أو بلا تعويض)، وفقدان أرض الرعي بالنسبة للرعويين، وفقدان الدخل بالنسبة للمجتمعات المحلية، وبصفة عامة، التأثيرات السلبية على سبل كسب العيش نتيجة لانخفاض فرص الحصول على الموارد.

وقد توافرت بعض الأدلة على التأثيرات البيئية السلبية، وبصورة رئيسية ارتفاع الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة للتكثيف وللتقليل من الغطاء الحرجي والتنوع البيولوجي. وكان مرجع ذلك في غالب الأحيان إلى غياب التقدير السليم والمُسبق للآثار البيئية ولغياب نُظم الإدارة الفعالة بيئياً أثناء التنفيذ. إلا أنه وُجِدَ أن بعض مشروعات الاستثمار تؤدى إلى اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة.

وفي نهاية المطاف، تشير الدراسات إلى أن التأثيرات الواقعة على الاقتصاد المحلي تعتمد على طائفة واسعة من العوامل. وأنها، وهذا هو المهم للغاية، تشير إلى أن التأثيرات الإيجابية بالنسبة للمجتمعات المحلية من غير المُحتمل أن تتجسد في حالة اشتمال الاستثمار على اكتساب للأرض، وبخاصة إذا كانت الأرض قد سبق استغلالها في السابق (بما في ذلك بصورة غير نظامية) من جانب المجتمعات المحلية. وهناك نماذج أعمال تجارية أخرى يُرَجَّحُ بدرجة أكبر أن تُولِّد منافع للسكان المحليين.

أما العوامل الحرجة التي تحدد التأثير - على عكس ما يقع بالفعل - فتشمل السياسات، والإطار القانوني والمؤسسي لدى البلد المضيف، وقدرات الحكومات المضيفة، والمؤسسات المحلية على متابعة العقود وإنفاذها. وعلى المستوى المحلي، تكون الظروف الاجتماعية والاقتصادية وكذلك قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية، وبخاصة منظمات المزارعين أموراً مهمة. وتعتمد التأثيرات إلى أبعد حد على نوع نموذج الأعمال المُنَفذ، وشروط وظروف العقود وعملية التفاوض، والتصميم والتخطيط لمشروعات الاستثمار. أما من جانب المستثمر، تكون الأبعاد المهمة هي دراسة السوق والأهداف ذات الأولوية (مثل المضاربة مقابل التنمية طويلة الأجل) للمستثمر وكذلك قدرة مديري المشروعات المحليين على عمل الشراكات مع المجتمع المحلي. ومن بين النتائج النهائية الرئيسية هي الحاجة إلى وجود دعم غير منحاز وفعال من جانب أطراف ثالثة لضمان النجاح.

وتشير الدلائل أيضاً إلى أن الاستثمارات الزراعية ذات العلاقة بالأرض تنطوي على تداعيات تتفاوت بتفاوت نوع الجنس (الإطار ٢٠). لذلك، فإن الحكومات والمنظمات الدولية التي تشجع الاستثمار في الزراعة تحتاج إلى التعامل مع الأمور الجنسانية بصورة محددة - إلى جانب الاهتمامات بالإنصاف الاجتماعي - في السياسات والبرامج ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات.

بدائل لاكتساب الأرض - نماذج أخرى للأعمال الشاملة

لا يجب أن يؤدى الاستثمار الواسع النطاق الذي تقوم به الشركات في الزراعة بالضرورة إلى تحويل الزراعة الصغيرة النطاق إلى زراعة واسعة النطاق. وكما أشارت دلائل دراسة الحالة التي نوقشت عاليه، توجد نماذج أخرى للشراكة الشاملة التي يُرَجَح بدرجة أكبر أن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية المرغوبة عن طريق الجمع الناجح بين أصول المزارعين المحليين والشركات المستثمرة. ففي مثل هذه النماذج، يقوم المزارعون المحليون بتوفير الأرض، والأيدي العاملة والمعرفة المحلية، بينما يقوم مستثمرو المؤسسات بتوفير رأس المال، وفرص ولوج الأسواق، والحصول على التكنولوجيا والمعرفة المتخصصة. وقد تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بأن يقوموا باستثمارات تزيد الإنتاجية داخل المزارع خاصتهم.

وثمة اتجاه يتيح فرصاً في هذا المجال هو التطور المتمثل في سرعة ظهور صناديق الاستثمار في الزراعة. ويركز الكثير من هذه الصناديق أنشطته على مشروعات الأعمال الزراعية، والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على إضافة القيمة من خلال خدمات التصنيع، والخدمات اللوجستية، والبيع بالجملة، الخ. وقد قام Miller وآخرون، (٢٠١٠) بتحليل ٣١ صندوقاً استثمارياً، وقد لاحظوا إمكانيات مثل هذه الصناديق في زيادة اهتمام القطاع الخاص في مجال يُعتَبر غالباً شَديدَ المخاطر بالنسبة للكثير من المستثمرين. ويمكن لمثل هذه الصناديق أن تُقلِل من المخاطر والمصاعب التي يواجهها المستثمرون الفرديون وذلك عن طريق تجميع الموارد، وتنويعها عبر مجموعة من مشروعات الأعمال الزراعية والعهود بحافظتها إلى مدير صندوق متخصص. وقد استثمرت الكثير من وكالات التنمية في هذه الصناديق الاستثمارية الزراعية، وهي تقوم في العادة برعاية مرفق مساعدة تقنية موازٍ للمساعدة على ضمان أن تفيد الاستثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة.

ويقدم Vermeulen وCotula (٢٠١٠) إطاراً لتحليل طبيعة إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة والمُشَغلِّين وكبار المستثمرين في نماذج الأعمال، ويتألف الإطار من الأبعاد الأربعة المترابطة بينياً التالية:

- الملكية: أيُ من أصحابِ المصلحة هم الذين يمتلكون المشروع وأصوله الرئيسية؟

الإطار ٢٠

التداعيات الجنسانية للاستثمارات ذات الصلة بالأرض في جمهورية تنزانيا المتحدة

قامت دراسة حالة في شمال جمهورية تنزانيا المتحدة بتحليل التأثيرات المتفاوتة جنسانياً وتداعيات الاستثمار التي تقوم بها الشركات في إنتاج الجتروفا والبستنة.[1] وقد تم التشديد على الاستثمارات غير المعتمدة على الاكتساب الواسع النطاق للأرض، وعلى نماذج الأعمال الأخرى التي تشمل المزارعين: المستقلين داخل مجموعات، وعلى ترتيبات المزارعين المستقلين النظامية وغير النظامية على المستوى الفردي، والعمال الدائمين بأجر.

وقد وجدت هذه الدراسة أن الأعمال التي خضعت للبحث تخلق فرص عمالة جديدة، وفرصاً لتوليد الدخل بالنسبة للسكان الريفيين في الأقاليم المشمولة بالدراسة. ووجدت أيضاً تداعيات متفاوتة جنسانياً تتعلق بالأيدي العاملة، وفرص توليد الدخل لأصحاب الحيازات الصغيرة وللعاملين بأجر. وكان من بين النتائج الرئيسية ما يلي:

- أن النساء المتزوجات من غير المزارعات المستقلات في حد ذاتهن يَمِلنْ إلى تحمل عبء عمل أكبر بدون الاستفادة بصورة متساوية من الاستثمارات، مما يشير إلى وجود حاجة إلى فرص توليد دخل موجهة إلى المرأة.
- تميل إمكانية توليد دخل للمزارعات المستقلات إلى أن تكون محدودة نظراً لوجود موارد أقل لديهن عما لدى الرجال.
- من ناحية أخرى، تمتعت النساء بفرص متساوية بل وأفضل في بعض الأحيان من الفرص التي أُتيحت للرجال للعمل بأجر في أعمال نظامية في مجال البستنة، غير أن التقسيمات الجنسانية للأدوار أدت إلى التفرقة بين أعمال «الرجال» وأعمال «النساء».
- أن ترتيبات المزارعات المستقلات داخل مجموعات في إنتاج الخضر زودت كلاً من النساء والرجال بإمكانيات لتوليد دخل أفضل من العمل المتقطع في مزارع البستنة، ووفرت للنساء بصفة خاصة مصدراً قابلاً للتوسع من الدخل النقدي لاستكمال أنشطة توليد الدخل القائمة وإنتاج الأغذية.
- قد تترتب على الأنواع المختلفة من المحاصيل تداعيات جنسانية مختلفة: ففي حقيقة الأمر، وُجِدَ أن لدى المرأة فرصاً أفضل مما لدى الرجال في الحصول على دخل نقدي من جمع بذور الجتروفا، ذات الربحية المنخفضة والتي تعتبر «محصولاً نسائياً». وقد تمكن عدد أقل من النساء من الوصول إلى الفرص الأكثر ربحية مثل بذور الخضر التي تحتاج إلى مبلغ أكبر من رأس المال في البداية.

وقد وُجد أن الاستثمارات ذات الصلة بالأرض تؤثر في الريفيات الفقيرات والريفيين الفقراء بصورة مختلفة من حيث فرص وصولهم إلى الأرض واستخدامها والسيطرة عليها، إلى جانب أمور أخرى:

- التعاقد بصفة مُنتِجَات مُستقِلات لم يحسن من صلاحيات المرأة من حيث السيطرة فيما بين الأسر واتخاذ القرارات بشأن استخدام الأرض والحصول على دخل منها.
- النساء اللائي تعاقدن كمُنتِجَات مُستقِلات تمكنَّ من توليد دخل إضافي عن طريق استئجار أرض إضافية. ومع ذلك، فقد استلزم ذلك توافر الموارد للبدء في الأعمال.
- تمكنت النساء اللائي يقُمن بالزراعة كزوجات للمنتجين المستقلين التعاقديين من زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بشأن استخدام الأرض، غير أنهن في مسألتي الحصول على الأرض والسيطرة عليها، استمررن في الاعتماد على أزواجهن.
- إن النساء المشتركات في مجموعات المزارعات المستقلات وجدن فرصاً محسنة للحصول على الأرض، وتمكَّن من تفادي تحويل الأرض من الإنتاج للاستهلاك الغذائي الذاتي لإنتاج المحاصيل لبيعها في السوق.

وقد حدد البحث كذلك سلسلة من الممارسات الجيدة المحددة المرتبطة بكل نموذج من نماذج الأعمال التي يمكن أن تُدرج في الممارسات التنظيمية. وقد أشارت الدراسة إلى الحاجة إلى مواجهة القيود التي تحد من وصول المرأة إلى أنشطة المزارعات اللائي ينتجن للسوق، وإلى أهمية الدعم الخاص للمزارعات اللائي ينتجن للسوق، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات. وخلص البحث إلى أن ترتيب المزارعين المستقلين داخل مجموعات وفر ميزة كبيرة هي العمل الحر، التي ثَمَّنها المشاركون في الدراسة - وبخاصة النساء - على أساس أنها أفضل من فرص العمالة المتقطعة في مزارع البستنة.

[1] دراسة الحالة الخاصة بجمهورية تنزانيا المتحدة هي أول دراسة في سلسلة دراسات حالة بشأن الموضوع الذي كَلَفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بدراسته.

المصدر: اعتماداً على Daley وPark، ٢٠١١.

- الصوت: مَنْ الذي يتخذ القرارات بشأن تصميم المشروع وتنفيذه؟
- المخاطر: أي جماعات تتحمل مخاطر الإنتاج والتسويق وغيرها من المخاطر؟
- المكافأة: كيف يتم توزيع التكاليف والمنافع؟

ويصف المؤلفان ستة أنواع من نماذج مشاريع الأعمال التي تشرك المزارعين الصغيري النطاق بطرق مختلفة (الإطار ٢١). وعلى أية حال، لا يوجد نموذج واحد تام الكمال، فهناك أيضاً مجموعة كبيرة متنوعة من المواقف والنُهُج والتأثيرات داخل كل نموذج أعمال. أما إذا كان نموذج أعمال بعينه يفيد التنمية المحلية أو لا يفيدها فذلك يعتمد على العديد من العوامل، من بينها السياق المحلي.

إن الدليل المحدود على استثمار الشركات الواسع النطاق الذي تم استعراضه آنفاً يشير إلى أن البدائل لحالات اكتساب الأرض، التي يحتفظ فيها المزارعون بالسيطرة على الأرض أو يعززونها، والتي قد تخلق صلات مع الاقتصاد المحيط، يُرَجَّح لها بدرجة أكبر أن تُقدِمَ منافع لجميع أصحاب الشأن. ومهما يكن من أمر، فإن هذه المنافع بدت غير تلقائية ولا فورية. وقد واجه الكثير من نماذج الاستثمار الشاملة أنواعاً مختلفة من القيود، واحتاجت إلى دعم خارجي مبدئي كبير (عام وخاص). كما أن هذه النماذج قد تنطوي أيضاً على تكاليف معاملات أعلى.

وتشير الخبرة في مجال تعزيز ترتيبات الأعمال الناجحة على طول الخط في سلاسل القيمة الزراعية إلى

الإطار ٢١

نماذج أعمال شاملة لاستثمارات الشركات في الزراعة

إن البدائل للاكتساب الواسع النطاق للأرض، وإن كانت غير مفيدة بالضرورة لجميع المشتركين، فإنها تشتمل على:

- **الزراعة التعاقدية** وهي تسمح للمزارعين المحليين (أو المجموعات) بالقيام بالعمل داخل أراضيهم، والدخول في عقد مع شركة أكبر لإنتاج نوعية وكمية محددة من الناتج الزراعي في موعد معين. ويكون السعر إما متفقاً عليه مُقدماً أو محسوباً على أساس سوق البضاعة الحاضرة. وغالباً ما تُقدِم الشركة المستلزمات (البذور، الأسمدة، المساعدة التقنية، الخ) كدفعة تعاقدية إلى المزارعين.
- **عقود الإيجار والإدارة** وهي تسمح لمشروع أعمال زراعي أن يستأجر الأرض من أصحاب الحيازات الصغيرة أو متوسطة النطاق، إما مقابل رسم معين، أو عن طريق اتفاق لتقاسم المنتجات أو الأرباح.
- **الزراعة الإيجارية والتشارك في المحاصيل** وهي ترتيبات تشمل المزارعين الصغار والمتوسطي النطاق الذين يؤجرون الأرض من مشروعات أعمال زراعية واسعة النطاق؛ وطبقاً للترتيب السابق يدفع المزارع إيجاراً لمشروع الأعمال الزراعية، وفي الترتيب اللاحق يتفق المزارع ومشروع الأعمال الزراعية على نسبة مئوية ثابتة إما من الربح أو من الإنتاج تعود على كل طرف منهما.
- **المشروعات المشتركة** وتشمل مجموعة شديدة التنوع من الترتيبات يُدير بها اثنان أو أكثر من أصحاب المصلحة مشروع الأعمال. ويتشارك الشريكان في الملكية، وصلاحيات اتخاذ القرارات، وفي المغارم والمغانم، ولكنهم يحتفظون بوضعيتهم القانونية الفردية.
- **منظمات المزارعين أو الجمعيات التعاونية** وتُنشئها مجموعات المزارعين الذين يشكلون رابطة ذات ملكية مشتركة، ومدارة إدارة ديمقراطية، للاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير في أنشطة الأعمال التجارية مثل التصنيع، والتخزين أو تسويق المنتجات، وكذلك توقيع العقود والحصول على الأموال. أما الرد على النقد المتكرر للبطء في اتخاذ القرارات فهو إدراج هذه المجموعات من المزارعين - بصورة أقل ديمقراطية - داخل شركات مملوكة للمزارعين، تكون قادرة - من ناحية أخرى - على اتخاذ القرارات على نحو أسرع.
- **الصلات بين الأعمال الرئيسية والأنشطة الفرعية لهذه الأعمال** وهو اصطلاح عام يشير إلى الترتيبات التي تيسر على أصحاب الحيازات الصغيرة، والمُشغلِّين، ومشروعات الأعمال الزراعية الانخراط في تصنيع، وشراء وتوزيع المستلزمات على الزراعة مثل الأسمدة، والبذور، الخ (أنشطة رئيسية) و/أو تصنيع المنتجات الزراعية (أنشطة فرعية). ويمكن لهذه الترتيبات غالباً أن تيسر إصدار الشهادات طبقاً للمعايير الدولية أو الفرص الأخرى التي لا تكون متوافرة غالباً لأصحاب الحيازات الصغيرة.

المصدر: اعتماداً على Vermeulen وCotula، ٢٠١٠.

أهمية الوسطاء في تجميع أصحاب الحيازات الصغيرة والمستثمرين التابعين لشركات. وهؤلاء الوسطاء يمكن أن يكونوا منظمات مجتمع مدني، أو موردي خدمات تقنية متخصصة، أو جهات مانحة، ويمكن أن يكونوا أيضاً أطرافاً حكوميين. وطبقاً لنتائج مبادرة إعادة حوكمة الأسواق، فإن وجود قطاع عام يوفر التيسيرات والتحفيز هو أمرٌ ضروري لتطوير نماذج أعمال شاملة داخل الأسواق الزراعية الحديثة، إلى جانب «قطاع أعمال مُتَفتِح ومتجاوب» وبين مزارعين مُنظَمين (Vorley وProctor، ٢٠٠٨).

ولجميع أصحاب الشأن (الحكومات، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية) دور مهم يجب أن يضطلعوا به في المساعدة على كفالة شمول مشروعات الأعمال الزراعية. إذْ يمكن للحكومات، والمجتمع الدولي والمجتمع المدني أن تساعد في إعادة توازن القوى بين أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين ومشروعات الأعمال الزراعية الكبيرة. أما الأعمال الرئيسية الساعية إلى ضمان نتائج مرغوبة اجتماعياً وبيئياً لجميع أصحاب الشأن، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، فتشمل (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١هـ؛ Vermeulen وCotula، ٢٠١٠):

- ضمان أن تكون العقود واضحة الصياغة ومُعرَّفة ومنفَّذة؛
- توفير حيازة الأرض الآمنة والتعويض العادل؛
- تيسير الاعتراف بكون الأرض رأس مال للحصول على الائتمان؛
- تحسين فرص الوصول إلى المصارف وشركات التأمين، والشركات القانونية والمحاكم؛
- التثقيف وزيادة الوعي فيما يتعلق بعمليات القيام بالأعمال، ومعلومات ولوج السوق؛
- تيسير العملية التشاركية التي تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة والمحليين؛
- تمكين المحليين من تكوين منظمات المزارعين؛
- زيادة الشفافية والمعلومات (بما في ذلك الوثائق) المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب الأراضي؛
- تشجيع المتابعة القَبلِية والبَعدِية وتقييم التأثيرات الاجتماعية والجنسانية والبيئية.

الحوكمة لتحسين التأثيرات الاجتماعية والبيئية المترتبة عن الاستثمار في الزراعة

بهدف تقديم التوجيهات بشأن كيفية ضمان القيام بالمزيد من الاستثمار الزراعي المرغوب، جنباً إلى جنب مع أصحاب الشأن الآخرين (بما في ذلك المجتمع الدولي، والحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية)، اتبعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أُطراً متداعمة تبادلياً مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات وذلك في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة الذي يحترم الحقوق، وسبل كسب العيش والموارد.

والمقصود من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني هو أن تقوم بدور سند مرجعي وذلك عن طريق إبراز المبادئ والمعايير المقبولة دولياً للممارسات المسؤولة عن الحيازة وحوكمتها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢ب). وهي تقدم توجيهات بشأن طائفة واسعة من المجالات، من بينها تطوير وتنفيذ سياسات وقوانين وإدارة الحيازة، والقضايا البيئية مثل التغير المناخي والكوارث الطبيعية.

وتوضح الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات الأساليب التي قد تتخذها الحكومات وأصحاب الشأن الآخرون لضمان أن تكون للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الأخرى أفضل تأثيرات اجتماعية وبيئية مرغوبة. وهي تشجع الاستثمار المسؤول في حالات تأثر الحيازة، وذلك بهدف تحسين الأمن الغذائي. كما تحدد عوامل صيانة الاستثمار التي يجب أن تكون موجودة، والتي تجعل الاستثمار، وبخاصة الصفقات التي تشمل اكتساباً واسع النطاق للأرض، تعترف بحقوق الحيازة القائمة للسكان والمجتمعات التي يمكن أن تتضرر وتحمي هذه الحقوق. وهي تقدم توجيهاً في مجالات مثل ضمان وجود عملية تشاورية وتشاركية من المفاوضات فيما بين المستثمرين وأصحاب الشأن الآخرين.

وتعتمد الخطوط التوجيهية هذه على عملية شاملة من التشاور، حيث يقوم المسؤولون الحكوميون، وممثلو المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات البحوث، وهيئات الأمم المتحدة ذات الولاية في ميدان الأمن الغذائي والتغذية، وكذلك الدوائر الأكاديمية بتحديد وتقييم القضايا والتدابير. وقد وُضِعت اللمسات الأخيرة على هذه المبادئ التوجيهية من خلال مشاورات شاملة، ومفاوضات حكومية دولية، قادتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، وصادقت عليها رسمياً الدورة الاستثنائية للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في ١١ مايو/أيار ٢٠١٢.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي كذلك بصياغة سبعة مبادئ رئيسية تُشكل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة

والموارد (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١١ز، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، ٢٠١٢). أما الهدف الكلي والشامل فهو ضمان أن يُسفر الاستثمار في المشروعات الزراعية عن نتائج مفيدة ومتبادلة للجميع. وهي تقدم إطاراً يمكن استخدامه كأساس لصياغة القوانين أو النظم أو عقود الاستثمار أو الاتفاقات الدولية أو قواعد السلوك لدى الشركات، ولكنها لا تحدد نظام متابعة محدد. ومع ذلك، فإن بعض المجموعات التابعة للمجتمع المدني قد جهرت بانتقاداتها لمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد بدعوى أنه ضعيف أكثر من اللازم (FIAN، ٢٠١٠؛ Transnational Institute، ٢٠١١)، ويرجع السبب في ذلك بصفة خاصة لصاتها المحدودة بحقوق الإنسان.

أما المبادئ العريضة للاستثمار الزراعي المسؤول الذي صاغته الوكالات الأربع فهي:

- **حقوق الأرض والموارد:** حيث الحقوق الحالية في الأرض والموارد الطبيعية معترفٌ بها ومحل احترام.
- **الأمن الغذائي:** الاستثمارات لا تُعرِّض الأمن الغذائي للخطر بل تعززه.
- **الشفافية، والحوكمة الجيدة والبيئة التمكينية:** حيث تكون عمليات الحصول على الأرض والقيام بالاستثمارات ذات الصلة شفافة وتتم متابعتها وتضمن المساءلة.
- **التشاور والمشاركة:** تتم استشارة الذين يتأثرون مادياً، وتُسَجَّل الاتفاقات الناتجة عن المشاورات ويتم إنفاذها.
- **الاستدامة الاقتصادية والاستثمار المسؤول في المشروعات الزراعية:** تكون المشروعات مستدامة من جميع النواحي، وتحترم سيادة القانون، وتعكس أفضل الممارسات الصناعية، وتسفر عن قيمة مشتركة دائمة.
- **الاستدامة الاجتماعية:** تولِّد الاستثمارات تأثيرات اجتماعية وتوزيعية مرغوبة ولا تزيد من التعرض للمخاطر.
- **الاستدامة البيئية:** يتم تحديد حجم التأثيرات البيئية والتدابير المتخذة لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد، مع القيام في نفس الوقت بالتقليل إلى أبعد حد من تأثيراتها السلبية والتخفيف من حدتها.

وبدأ مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريقها الاستشاري، تدعمهما الأمانة المشتركة، عملية تشاور شاملة بين أصحاب المصلحة المتعددين، لتطوير وتوسيع ملكية المبادئ الخاصة بالاستثمار الزراعي المسؤول الذي يزيد من الأمن الغذائي والتغذية. وتقوم عملية التشاور بضمان الاتساق والتكامل مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات وذلك في سياق الأمن الغذائي الوطني. وسوف تعتبر مخرجات مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد، والبحوث ذات الصلة، من مدخلات هذه العملية.

الرسائل الرئيسية

- إن وجود مناخ مواتٍ لرعاية الاستثمار الخاص في الزراعة أمر لا غني عنه بالنسبة لجميع المستثمرين، ولكنه لا يكفي لكي يسمح لجميع المزارعين بالاستثمار في أنشطتهم الإنتاجية ولضمان أن يفي الاستثمار الخاص بالأهداف الاجتماعية المرغوبة.
- ويحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى اهتمام خاص لكي يتمكنوا من التغلب على القيود التي غالباً ما يواجهونها في الاستثمار، بما في ذلك ضعف فرص ولوج الأسواق، والحصول على الخدمات المالية، وبسبب حقوق الملكية غير الآمنة والتعرض للمخاطر. إن دعم تكوين رأس مال اجتماعي في شكل منظمات منتجين فعالة وتقديم برامج التحويل الاجتماعي التي تسمح لهم ببناء الأصول يمكن أن يساعد في التغلب على بعض هذه القيود.
- إن الاستثمار الواسع النطاق في الزراعة قد يتيح فرصاً، غير أن اكتساب الأراضي يمثل هو الآخر تحديات خاصة من حيث التأثيرات الممكنة على أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف. ومن المهم تحسين حوكمة الاستثمار الواسع النطاق وتشجيع نماذج الأعمال الشاملة التي تسمح للسكان المحليين بالحصول على المنافع.
- والحالتان كلتاهما تؤكدان الدور الذي لا غني عنه للحكومة لضمان بيئة تمكينية مناسبة للاستثمارات الخاصة الاجتماعية المرغوبة وللاستثمار في السلع العامة الأساسية.